إدارة الاسواق و مؤسسات مالية

سكشن٦

الفرقة الرابعة

خالد محمد ماضي

تمرين ١

قدم احد البنوك التجارية اليك البيانات الاتية:

ودائع	١,٠٠٠,٠٠٠
راس مال البنك	٢٠٠,٠٠٠
ارصدة لدي البنك المركزي	١٠,٠٠٠
أصول مختلفة	١,١٩٠,٠٠٠

المطلوب:

١. تصوير ميزانية البنك بوضعها الراهن
٢. تصوير ميزانية البنك بعد تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني السارية ، بفرض ان نسبة الاحتياطي القانوني الحالية ٢٥%
٣. تصوير ميزانية البنك بعد إضافة ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية ودائع جديدة

الحل

١. ميزانية البنك بوضعها الراهن تكون كما يلى

١٠,٠٠٠	أرصدة لدي البنك المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	ودائع
١,١٩٠,٠٠٠	أصول اخري	٢٠٠,٠٠٠	راس المال
١,٢٠٠,٠٠٠		١,٢٠٠,٠٠٠	

٢. نسبة الاحتياطي القانوني السارية هي ٢٥% من الودائع ولكي يقوم البنك باستيفائها فإنه مضطر لتحويل جزء من اصوله الي الشكل النقدي و ايداعه لدي البنك المركزي

قيمة الاحتياطي القانوني = ١,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٥% = ٢٥٠,٠٠٠

الفرق بين الاحتياطي القانوني الذي يجب ايداعة لدي البنك لمركزي = قيمة الاحتياطي القانوني – الرصيد الموجود فعلا لدي البنك المركزي

= ٢٥٠,٠٠٠ -١٠,٠٠٠ = ٢٤٠,٠٠٠ جنية

وعادة ما يقوم البنك ببيع جزء من محفظة اوراقة المالية لاستيفاء الاحتياطي القانوني

٢٥٠,٠٠٠	أرصدة لدي البنك المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	ودائع
٩٥٠,٠٠٠	أصول اخري	٢٠٠,٠٠٠	راس المال
١,٢٠٠,٠٠٠		١,٢٠٠,٠٠٠	

٣. ميزانية البنك بعد إضافة ١,٠٠٠,٠٠٠ جنية ودائع إضافية

قيمة الاحتياطي القانوني = ٢,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٥% = ٥٠٠,٠٠٠ جنية

٥٠٠,٠٠٠	أرصدة لدي البنك المركزي	٢,٠٠٠,٠٠٠	ودائع
١,٧٠٠,٠٠٠	أصول اخري	٢٠٠,٠٠٠	راس المال
٢,٢٠٠,٠٠٠		٢,٢٠٠,٠٠٠	

تمرين ٢

فيمايلي ميزانية لاحد البنوك التجارية

١٣٠٠	نقدية	٤٥٠٠	ودائـــع
١٠٠٠	نقدية لدي البنك لمركزي	١٠٠٠	ارصدة لبنوك اخري
٨٠٠	ارصدة لدي بنوك اخري	١٠٠٠	راس المال
٤٠٠	اذون الخزانة		
١٠٠٠	اوراق حكومية		
٢٠٠٠	قروض		
٦٥٠٠		٦٥٠٠	

المطلوب/

١. معرفة مدي التزام البنك بتوفير نسبة الاحتياطي القانوني؟
٢. ما هو رايك في كيفية ادارة البنك للسيولة ؟

الحل

(١)نسبة الاحتياطي القانوني:-

$$\text{نسبة الاحتياط القانوني} = \frac{\text{الارصدة لدي البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة المصرية}}$$

$$\text{نسبة الاحتياط القانوني} = \frac{١٠٠٠}{٥٥٠٠} = ١٩\%$$

من الواضح ان البنك غير ملتزم بالاحتفاظ بالنسبة القانونية .

(٢) نسبة السيولة القانونية

البسط : النقدية بالخزينة + الارصدة لدي البنك المركزي + ذهب + الاوراق التحارية المخصومة التي تستحق الدفع خلال ٣ اشهر علي الاكثر + المستحق على البنوك + اوراق مالية حكومية + شيكات واوراق مالية تحت التحصيل + المبالغ المودعة لدي البنك المركزي.

المقام : الودائع بالعملة المحلية و بالعملات الاجنبية + المستحق للبنوك + شيكات وحولات و سندات مستحقة الدفع + الجزء غير مغطي نقدا من خطابات الضمان.

$$\text{النسبة} = \frac{١٣٠٠ + ١٠٠٠ + ٨٠٠ + ٤٠٠ + ١٠٠٠}{٥٥٠٠} = ٨٩\% \text{ تقريباً}$$

ومن الملاحظ أن النسبة مرتفعة جداً في البنك مما يضر بعنصر الربحية